مكافحة الآفات الزراعية

للمهندس الزراعي أحمد عفت

الزراعة

في مصر دعامة البنيان الاقتصادي الأولى ومن أهم قطاعات الإنتاج العام إذ تساهم بما يقرب من ٤٠٪ من الإنتاج القومي ويشتغل بها الغالبية العظمى من السكان العاملين وهي المورد الأول الذي تحصل منه البلاد على العملات الأجنبية لسد حاجتها من الواردات ، إذ تمثل الصادرات من الحاصلات الزراعية ومنتجاتها نحو ٩٠٪ من جملة الصادرات ومن أجل ذلك فلا عجب إذا ما عنيت الثورة بالزراعة وأولتها المزيد من اهتمامها ووضعت لها سياسة مرسومة قائمة على دعائم وطيدة من البحث العلمي بما يحقق التقدم الاقتصادي للبلاد .

ونظراً لأن الآفات الزراعية التي تفتك بالحاصلات على مختلف أنواعها من أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاج الزراعي في القطاع الرأسي إذ تقدر الخسائر السنوية الناجمة عن الفقد نتيجة فتك الآفات بما يزيد عن مائة مليون من الجنيهات — وحيث أن مصر بلد زراعي يزداد عدد سكانه بمعدل نصف مليون نسمة في العام لا يحتمل أي فقد في حاصلاته الزراعية بسبب فتك مختلف الآفات لاسيما في الوقت الحاضر الذي تبذل فيه كل الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي في القطاعين الأفقي والرأسي لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة بين الغالبية العظمى من سكان الريف . لذلك كانت مكافحة الآفات من أوجب الواجبات الوطنية التي نفرضها علينا الوطنية الصادقة ، والميثاق الوطني الذي رسم سياسة الدولة في الوقت الحاضر والأجيال القادمة ، وقد أوضح بجلاء أهمية مكافحة الآفات في زيادة الإنتاج لذلك كان لابد من وضع خطة مرسومة بعد دراسة مستفيضة بمعرفة جميع المشتغلين بمكافحة الآفات من مختلف الهيئات والجامعات وأن تكون هذه الخطة واضحة محددة المعالم وموقوتة وتنفذ في أقصر وقت ممكن وبما يتفق وإمكانيات البلاد من حيث الوجهة المادية والقوة البشرية وأن توضع موضع التنفيذ تحت إشراف جهة واحدة تكون مسئولة عنها أمام الدولة والشعب

■ المهندس الزراعي أحمد عفت : وكيل الادارة العامة للخدمات الاقليمية

ولما كانت وزارة الزراعة هي الجهة المسئولة أمام الرأى العام وأمام الدولة عن أعمال المكافحة ضد مختلف الآفات فقد رسمت سياسة ثابتة تتلخص فى الآتى:

١ — مقاومة جميع الآفات إجباريا فى جميع المحاصيل وعلى مدار السنة.

٢ — مقاومة دودة ورق القطن فى القطن بنقاوة القطع يدوياً إجبارياً ولا يلجأ إلى العلاج الكيمارى إلا بعد نفاذ طرق المقاومة الأخرى

٣ — مقاومة دودة ورق القطن فى البرسيم الربايه إجبارياً.

٤ — منع رى البرسيم بعد ١٠ مايو.

وقد قامت الوزارة بتنفيذ هذا البرنامج بكل دقة بعد أن وفرت للبلاد أكبر كمية من المبيدات بلغت قيمتها أكثر من ١٢ مليون من الجنيهات. فاستوردت ٤٠٠٠ طن دبتركس علاوة على ٥٠٠ طن باقية من الموسم السابق وهذه الكمية تكفى لرش جميع المساحة القطنية البالغ قدرها ١,٨٠٠,٠٠٠ فدان رشتين مع وجود احتياطى يكفى لرش باقى المحاصيلات من خضر وفول سودانى إلى غير ذلك. كما استوردت ٥٥٥٥٠ طن سيفين وهى تكفى لرش جميع المساحة القطنية بالوجه البحرى والبالغ قدرها ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان ثلاث رشات ضد ديدان اللوز ودودة ورق القطن ضمناً ورش نصف هذه المساحة بالمحافظات الشمالية بالوجه البحرى رشة رابعة وقد دبرلها المبيدات اللازمة لمقاومة العنكبوت الأحمر فوفرت الوزارة ٨٢٥ طن ديمكرون لخلطه مع السيفين بالوجه البحرى وهذه الكمية تكفى لرش جميع المساحات القطنية بالوجه البحرى مرتين ورش المناطق الشمالية رشة ثالثة.

كما استوردت ٣٠٠٠ طن أندرين علاوة على المصنع محلياً وقدره ٦٠٠ طن و ٣٣٠٠ طن د د ت لندين علاوة على المصنع محلياً والبالغ قدره ١٥٠٠ طن وكذا ٩٠٠ طن د د ت ٢٥٪ وهذه الكميات خصصت لمحافظات الوجه القبلى لعلاج ديدان اللوز ودودة ورق القطن وهى تكفى لرش جميع المساحة القطنية بمحافظات الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط ثلاث رشات وباقى المحافظات

رشتين كما وفرت جميع المبيدات اللازمة لمقاومة المن والعنكبوت الأحمر بمختلف الحاصلات وكذا المبيدات اللازمة لمقاومة آفات الخضر والبساتين من كبريتيد وكبريتيد كربون وكبريت قابل للبلل وكبريت زراعي وملاثيون وزيوت معدنية .

ومن هذا كله يتضح أن الوزارة لا تألو جهداً في توفير المبيدات حتى تكون في متناول الزراع جميعهم . لهذا روعي في استيراد هذه المواد أن تكون في عبوات صغيره ما أمكن فالديبتركس أكثر من نصف الكمية استوردت في عبوة كل منها ١,٢٥٠ كيلو يكفي لعلاج فدان واحد وكذا السيفين في عبوات كل منها ١,٧٥٠ كيلو تكفي لعلاج الفدان — والديمكرون في عبوات كل منها ٢٥٠ و — من الكيلو يكفي لعلاج فدان واحد وتعمل الوزارة جاهدة بأن تكون هذه المواد قابلة للتخزين لأكثر من سنة وفي الحقيقة أن هذه الجهود التي بذلت إن دلت على شيء فإنما تدل على أن وزارة الزراعة تقدر تماما المسئولية الملقاة على عاتقها وتعمل ما في وسعها بأن تكون عند ظن الرأي العام .

ولما كانت الوزارة تقوم بواجبها كاملا فإن على الجمعيات التعاونية واجبها الكبير بأن تعمل على قيام الزراع أنفسهم بالدور المطلوب منهم وهو التعاون مع رجال الزراعة بالأقاليم في تنفيذ تعليماتها وإرشاداتها بكل دقة حتى يتحقق الغرض الذي تنشده الوزارة وتسعى إليه الدولة وهو زيادة الإنتاج .

كما وفرت أكبر عدد من آلات المقاومة إذ استوردت ٢٠ ألف رشاشة وصنعت ٢٥ ألف رشاشة علاوة على ما هو موجود منها بالبلاد والذي يقدر بحوالي ٣٠ ألف رشاشة ، هذا علاوة على موتورات الرش المستوردة والبالغ قدرها ٢٤١٠ موتور بالإضافة إلى ما هو موجود منها والذي يقدر بحوالي ١٥٦٧ موتور . من هذا يتضح لنا أن السياسة التي رسمتها وزارة الزراعة قد حققت للزراع أكبر حلم كان يراودهم من زمن بعيد وهو توفير آلات المقاومة وبصفة خاصة الرشاشات حيث أنها أصبحت ضرورية ولازمة لكل مزارع كالفأس كما أوجدت في نفوسهم روحا من الطمأنينة والثقة في أنهم يستطيعون القضاء على الآفات في الوقت المناسب وإن لم تفعل وزارة الزراعة أكثر من هذا فحسبها ذلك فضلا يجب أن يذكره لها بالحمد والثناء جميع الزراع .

وتيسيراً للزراع فى استبدال قطع الغيار التالفة برشاشاتهم دون الإضطرار لشراء مجموعه منها عند احتياجاتهم إلى قطعة واحدة فقد طلبت الوزارة من المصانع الحربية والمدنية التى تقوم بإنتاج قطع الغيار جعلها على صورة فردية وليست على صورة مجموعة وقد أجابت المصانع الحربية والمدنية مشكورة بتحقيق هذا الغرض .

كما قام بنك التسليف الزراعى بتوزيع المجموعات التى لديه من قطع الغيار إلى وحدات فردية تيسيراً للزراع للحصول عليها وقت الطلب وبهذا أصبحت جميع قطع الغيار متوفرة بأعداد كبيرة وبأسعار مناسبة حيث طلب من وزارتى التموين والصناعة تكوين لجنة لتسعير ثمن بيع كل قطعة للزراع على أن يؤخذ فى الاعتبار تكاليف إنتاجها .

وبفضل ما وفرته الدولة للوزارة من نقد أمكن توفير المبيدات وآلات المقاومة إلى حد كبير إلا أن هناك عقبة تحول دون تنفيذ البرنامج الذى وضع على أكمل وجه وهو عدم توفير القوة البشرية بالدرجة التى يتطلبها صالح العمل وعلى سبيل المثال فإن عدد الجمعيات التعاونية بالقرى يبلغ حوالى ٤٢٠٠ جمعيه وصالح العمل يقتضى أن يكون هناك مشرف زراعى لكل جمعيه ولكن هذا العدد لم يستكمل بعد عما حدا بالوزارة الاستعانة بجميع القوى الموجودة بأقسامها ومصالحها الفنية والموجودين سواء بالأقاليم أو بديوان الوزارة .

كما قامت الوزارة بالإستعانة بمدرسى التعليم الزراعى وطلبة المعاهد الزراعية العليا فى بعض المناطق . من هذا كله يتضح أن هناك نقص ملموس فى القوة البشرية ولو رجعنا إلى الميكانيكية ومساعدى الميكانيكيه لوجدنا أن هناك نقص كبير فى القوة اللازمة وذلك راجع لزيادة آلات المقاومة بأعداد كبيرة مع وجود نقص فى هذه الفئة مما يتعذر معه سد العجز على الوجه المرضى . ورغم كل هذا تحاول الوزارة سد الثغرات بكل الطرق الممكنة كالاستعانه بطلبة المدارس الصناعية وبعض أفراد القوة الميكانيكية بالجيش إذا ما استدعى الأمر .

كما طلب فتح اعتمادات كبيرة فى ميزانيتها المقبلة لاستكمال العجز الموجود فى الموظفين والعمال.

وهناك حقيقة تعرفها الوزارة وتعلمها علم اليقين وهى أن المكافحة يجب أن تكون تعاونية وأن تتم بمعرفة الزراع أنفسهم — لأن الزراع هم أصحاب الشأن الأول وهم الذين تعود عليهم الفائدة من ربح وفير إذا ماتمت المقاومة على أكمل وجه وهم الذين يتكبدون بالخسائر إذا ماتعذرت أعمال المقاومة.

والوزارة مهما جندت من رجالها ومهما بذلت من جهد فلن تستطيع أن تقاوم جميع الآفات على الوجه المطلوب ولكن إذا ما قامت الجمعيات التعاونية بتوفير آلات المقاومة والمواد اللازمة من المبيدات الحشرية التى تلزم لمقاومة مايظهر من آفات بحقول أعضائها ودربت بعض العمال للقيام بعمليات الرش بل دربت أكبر عدد من الزراع أنفسهم على هذه العملية لأمكن إنجاز عمليات العلاج بأجر زهيد وفى الوقت المناسب ولكانت نتائج العلاج مرضية ونظن أن هذا ليس الشىء العسير على الجمعيات التعاونية أن تقوم به إذ أن هذا من ألزم الواجبات على هذه الجمعيات وفى هذه الحالة يتفرغ رجال الزراعة بالأقاليم لأعمالهم الأساسية وهى الإرشاد والإشراف الفنى حتى يمكنهم أن يفيدوا أكثر مما هم قائمون به الآن وحتى يشعر جميع الزراع بأن رجال الزراعة هم أقرب الناس إليهم وأصدقهم نصحا وأخلصهم عملا فتزول تلك الصورة العالقة بأذهان كثير من الزراع التى يتصورون فيها بأن موظف الزراعة إنما وجد لتحرير محاضر المخالفات لهم.

ولما كانت هذه السياسة تقتضى وجود مشرف زراعى بكل قرية يقوم بها إقامة فعلية وهذا لايأتى إلا بتوفير مسكن له ويمكن تحقيق ذلك بإقامة مبنى للجمعية التعاونية يشمل مسكناً للمشرف الزراعى لأنه لن يتأتى للمشرف الزراعى خدمة الزراع وإرشادهم إلا إذا كان مقيما إقامة فعلية بينهم فيمكنه أن يتعرف على مشاكلهم الزراعية وغيرها من المشاكل الأخرى ويعمل على حلها ليكون موضع تقديرهم وحتى يتقبلوا منه النصح والإرشاد ومما ييسر عليه دراسة مشاكلهم الاجتماع بهم مساء كل يوم بمقر الجمعية وهذا لايتحقق إلا إذا كان المشرف مقيما بينهم

ومما هو جدير بالذكر أن تنظيم الدورة الزراعية له فوائد جليلة ومن أهمها تيسير أعمال المكافحة وتنظيمها وتقليل نفقاتها إذ أن إنتاج العامل وآلات المقاومة يزيد فى الزراعات المجمعة عما يترتب عليه قلة التكاليف ولهذا رأت الوزارة أن يكون مشروع وحدات مكافحة الآفات مكملا لهذا المشروع ومتمما له ويجب أن يسيرا جنبا إلى جنب فى جميع القرى التى يتم فيها تنظيم الدورة . ويتلخص مشروع تنظيم لجان المكافحة بأن تنشأ وحدة لمكافحة الآفات فى منطقة زمامها حول ٦٠٠٠ فدان وبذا يكون عدد وحدات المكافحة اللازم تكوينها هو ١٢٠٠ وحدة منها ٥٠٠ وحدة حكومية و ٧٠٠ وحدة تعاونية على أن يتم تحويل جميع الوحدات الحكومية إلى وحدات تعاونية تدريجياً وأن ينشأ بكل وحدة حكومية مبنى يشمل مخزناً للآلات وآخر للمبيدات وورشه لإصلاح آلات المقاومة وسكناً لمهندس الوحدة كما تزود بالآلات من موتورات ورشاشات وعفارات وسيارة للنقل وموتوسيكل مفرد للمهندس ويقوم بالعمل فى الوحدة الحكومية مهندس وأربعة ميكانيكية وبعض العمال المدربين — أما الوحدة التعاونية فتزود بموتوسيكل مفرد للمهندس إذ يعين لها مهندس من قبل الوزارة وتقوم الجمعيات بتدبير الإمكانيات الأخرى من آلات ومهمات ومبيدات وعمال مدربين للعمل .

اعتبارا من ميزانية ٥٩/١٩٦٠ وأخيرا تقرر أن يتم تنفيذ المشروع .

وقد بدىء بتنفيذ هذا المشروع خلال ثلاث سنوات بحيث ينتهى سنة ١٩٦٤ بعد إدماج مشروع تنظيم الدورة الزراعيه ومشروع وحدات مكافحة الآفات فى مشروع واحد يتمم كل منهما الآخر :

وقد وضعت ميزانيه ٦٢/١٩٦٣ على هذا الأساس

وواضح وجلى مما تقدم أن وزارة الزراعة هذا العام قد رسمت سياستها فى مكافحة الآفات على ضوء تجارب وخبرة الأعوام السابقه وأنها بذلت أقصى الجهود فى توفير المبيدات وآلات المقاومه كما استعانت بكل من يمكن الاستعانه بهم من مختلف الهيئات ولكن هناك حقيقة يجب أن يعلمها كل مزارع وهى أن الجهود والتضحيات لن تحقق الغرض منها إلا إذا اعتبر كل مزارع أنه هو المسئول الأول عن حقله وأن واجبه الأول أن يتجاوب مع وزارة الزراعه فى تنفيذ تعليماتها

وإرشاداتها وأن يداوم المرور بحقله لاكتشاف الإصابات فور ظهورها لأنه كلما بكر باكتشاف الإصابات واتخذت إجراءات المقاومة السريعة كلما كانت النتائج مرضيه والعكس بالعكس .

وعلى الجمعيات التعاونيه في وضعها الراهن — وبعد أن طهرت الثورة مجالس إدارة هـــذه الجمعيات من الإقطاعيين والمستبدين وأصبحت مجالس إدارة الجمعيات مكونه من الزراع أنفسهم لا يستبد بهم مستبد ولا يتحكم فيهم حاكم ظالم من عمدة وشيخ أو إقطاعي — أن تعمل على تحقيق الأهداف التي رسمها الميثاق وفي مقدمتها زيادة الإنتاج الزراعي وهـــذا لا يتأتى إلا بمكافحة الآفات تعاونياً .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير البلاد في ظل قائدنا وزعيمنا المفدى الرئيس جمال عبد الناصر .

مقاومة الامراض النباتية

تقوم وزارة الزراعة بأبحاث على مختلف الأمراض النباتية التي من أهمها تلك التي تصيب القطن وخاصة الذبول كما تقوم بأبحاث على أمراض القمح وكذا مرض التبقع البني في الفول والذبول في السمسم .

وتهدف هذه الأبحاث إلى إيجاد أصناف منيعة أو على درجة عالية من المقاومة لهذه الأمراض كوسيلة لرفع الإنتاج الزراعي .